



المقدمة: "السلطة لازمة للوجود" مثلما ذكر ذلك ابن خلدون لأنّ "البشر - حسب تعبير هوبز- ليسوا اجتماعيين بطبيعتهم. وعليه فلا يجوز أن نتوقع منهم دافعا ذاتيا لاحترام حقوق الغير".

1) مفهوم السلطة:

أ) السلطة عامة: هي السيطرة والتحكم والنّفوذ. وهي علاقة غير متكافئة بين فاعلين على الأقل. وقد عزّتها عالم الإجتماعي الألماني ماكس فيبر بأنها قدرة -أ- على إلزام -ب- بفعل ما لم يكن ليفعله من تلقاء نفسه. وهي بذلك القدرة على التأثير فعلياً على الأشخاص والأمور باللجوء إلى مجموعة من الوسائل تتراوح بين الإقناع والإكراه.

كما اعتبرها " والتر بركلي" Walter Buckley بأنها التوجيه أو الرقابة على سلوك الآخرين لتحقيق غايات جمعيّة، باعتماد نوع ما من أنواع الاتفاق والتفاهم، وهكذا تتضمن السلطة الامتثال الطوعي الذي هو حالة سيكولوجية تعبر عن تنسيق أو تطابق في التوجه نحو الهدف لدى كل من الطرفين، الممارس للسلطة، والممتثل لها، أي أن الرغبة في الوصول إلى الغايات والأهداف المجتمعية تجعل هناك نوع من التوافق في الوصول إلى المصلحة العامة العليا، وهذا ما يجعل الجهة الأمرة، أي التي يبدؤها السلطة، تضمن امتثالا طوعياً ممن يشملهم الطرف الثاني، أي الجهة المأمورة، وبأني ذلك من دوافع نفسية للجماعات الاجتماعية التي تسعى إلى ضمان مصالحها في إطار هذا السياق.

أما " بيرود " فيعرّف السلطة، بأنها قوة في خدمة فكرة، إنها قوة يولدها الوعي الاجتماعي، وتنتج تلك القوة نحو قيادة الجموع للبحث عن الصالح العام المشترك، قادرة على أن تفرض على أعضاء الجماعة ما تأمر به، ويرى أن السلطة ليست قوة خارجية توضع في خدمة الفكرة، ولكنها قوة ذات الفكرة نفسها. وهنا تكون السلطة مرادفة لمفهوم القوة، إلا أنها ليست القوة القهرية، بل القوة المقبولة اجتماعياً، لأن استخدامها يأتي في إطار البحث عن المصلحة العامة التي تهتم كل أفراد المجتمع، لذا فإنها حق لبعض الأفراد لممارسة القوة وإصدار الأوامر والتعليمات.

ب) مجالات ممارسة السلطة:

السلطة أصناف، منها السلطة السياسيّة والسلطة الاجتماعيّة. وتمثّل العائلة المجال الأول الذي تُمارَس فيه السلطة الأبويّة أو سلطة الوالدين، وهو مجال تُمرّر من خلاله مختلف القيم والقواعد الاجتماعيّة كما يتّبع فيها الفرد للإستئناس بمختلف القواعد السلوكيّة والاجتماعية والسياسيّة.

أما السلطة السياسيّة فهي المتعلقة بشؤون الحكم.

ج) سمات السلطة السياسيّة:

السياسة لغة الرأسة أي القيام على الشّيء بأن يصلحه [ابن منظور؛ لسان العرب (باب السين، فصل السين)]. وقد استخدم العرب لفظ السياسة بمعنى التدبير والإرشاد. أمّا اللفظ الإغريقي للكلمة (Politika/Politæ) فهو يتّصل بمفهوم المدينة (Polis) أي القيام بشؤونها والسّهر على النظام والأمن والعدالة فيها. هذا المعنى يبيّن خصوصيّة مفهوم السلطة السياسيّة فهي أشمل أنواع السلطة لأنها تتّصل بالمجتمع ككلّ. واقتزن مفهوم السلطة السياسيّة بالسلطة التي تمارسها الدولة على أتباعها وما تتمتع به من وسائل ضغط ماديّة ومعنويّة.

فالسّـلطة السّـياسيّة هي تلك التي تُمارس في إطار الدّولة وفق قواعد سابقة الوضع. ويُشترط في هذه السّـلطة أن تتميز بخصائص ثلاث:

- أن تكون فعلية وتتّضح بصفة ماديّة وهذا يعني أنّ سلطة الدّولة ترتكز على وسائل الضّغط الماديّ
- أن تكون وحيدة أي لا تُنازعها سلطة أخرى من نفس الطّبيعة
- أن تكون سيّدة أي أنّها لا ترتبط بعلاقات ولاء لسلط خارجيّة كما تخضع لإرادتها كلّ السّـلطة الموجودة داخل الدّولة.

إنّ تحديد مفهوم السّـلطة السّـياسيّة لا يُغني عن الإجابة عن سؤال أساسي هو: هل أنّ السّـلطة السّـياسيّة ضروريّة فعلاً؟

2) حاجة المجتمعات البشريّة إلى السّـلطة:

إذا اعتبرنا أنّ هدف السّـلطة السّـياسيّة ووظيفتها هو تحقيق الأمن والتّقدّم أدركنا ضرورة وجودها، وأنّ وجود المجتمع المدني رهين وجود السّـلطة السّـياسيّة. فوفق ما ذهب إليه فلاسفة الإغريق ولا سيما أرسطو (384-322 ق.م) في كتابه "السياسة" وكذلك العلّامة عبد الرحمان ابن خلدون (1332-1406 م) في كتابه "المقدمة" فإنّ المجتمع بدون سلطة تسوسه الفوضى. والفوضى نقيض الإجماع البشري.

3) السّـلطة السّـياسيّة: أسسها وأشكالها الأولى

أ) أسسها: تستمدّ السّـلطة السّـياسيّة مشروعيتها من الغلبة وخصال القائد. فالإعتراف بدور السّـلطة السّـياسيّة يعني تأكيد "سيادة" هذه السّـلطة و"أولويتها" على كلّ سلطة داخل المجتمع. وأسباب إحترام السّـلطة عديدة. فبينما يستمدّ رئيس القبيلة مشروعيّة سلطته من خصاله ومناقبه في نظر أفراد قبيلته، تستمدّ الدّولة الحديثة مشروعيتها من الديمقراطية: فالمواطن يخضع للدّولة حينما تعبّر سياساتها عن الإختيارات التي أفرزها صندوق الإقتراع. واقتدار السّـلطة إلى المشروعية يحولها إلى تسلّط.

ب) أشكالها الأولى: مرّت الإنسانيّة بأنماط مختلفة من السّـلطة تراوحت بين سلطة القبيلة التي استمدّت مشروعيتها من العصبية العشائريّة والسّـلطة الكارزمية التي تستمدّ مشروعيتها من قداسة القائد الدينيّة أو الشّخصيّة.

وخلال القرن الخامس ق.م شهدت بلاد الإغريق ولا سيما مدينة أثينا في عهد حكم بيركلاس تجربة الحكم الديمقراطي في ظلّ نظام المدينة-الدّولة. لكنّ هذه التّجربة الرائدة لم تعمّر طويلاً.

خاتمة: أحييت حركة النهضة الفكرية التي عرفت أوروبا منذ القرن السادس عشر الرغبة في إرساء الحكم الديمقراطي.

الدّرس مُتاح وجاهز للتّحميل أيضاً عبر الموقع التّالي:

<http://gannouchi.blogspot.com>